قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ وانه اقترح رفع القضية الفلسطينية الى مجلس الامن على ضوء القرارات الاخيرة التي اقرتها الجمعية العمومية . وبعد وصول فالدهايم الى اسرائيل ذكرت المصادر الصحفية ان آلون أعرب عن خيبة أمل بلاده ، نتيجة اجتماع الامين العام بعرفات معتبرا مثل هذه المقابلة اهانة لاسرائيل وتشجيعا للفدائيين والتطرف ، ومعروف ان محور المباحثات التي اجراها في اسرائيل كانت مسألة الشروط السورية من اجل التمديد لقوات الطوارىء .

وكان هذا واضحا من المؤتمر الصحفي الذي عقده الامين العام حيث اكد : (أ) — ان سوريا تريد ان تكون المشكلة الفلسطينية جزءا من المفاوضات الجارية حول تمديد مدة انتداب قوة الطوارىء في الجولان . (ب) — ان سوريا تريد ربط مدة التمديد بتحقيق تقدم كبير باتجاه حل المشكلات الاساسية في قضية الشرق الاوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية . (ج) — ان سوريا تريد اجراء مناقشة عامة في مجلس الامن تتناول ازمة المنطقة وليس مجرد التمديد لقوة الطوارىء وبهدف الوصول الى تعديل القرار رقم ٢٤٢ . (د) — ان سوريا تريد من مجلس الامن فرض تسوية شاملة في المنطقة في حين تعارض اسرائيل هذه المواقف السورية باجمعها . وعلى اثر انتهاء جولته رفع فالدهايم تقريرا الى مجلس الامن ذكر فيه : (أ) — ان سوريا ستوافق على التمديد لقوات الطوارىء في الجولان ستة اشهر اخرى شريطة ان يجتمع مجلس الامن مرة اخرى في كانون الثاني المقبل لاجراء مناقشة لجوهر مشكلة الشرق الاوسط بما فيها المسألة الفلسطينية وبمشاركة منظمة التحرير في المناقشة . (ب) — ان الرئيس الاسد اعرب عن خيبة امله لعدم احراز اي تقدم في مساعي السلام منذ تشكيل قوات الطوارىء الدولية . (ج) — ان سوريا ترفض الدخول في اية مفاوضات تتناول اجراءات جزئية، ولا يمكن ان تقبل بتمديد فترة انتداب قوات الطوارىء بدون احراز تقدم حقيقي في مساعي السلام . (د) — ان اسرائيل على استعداد للتفاوض في اية لحظة مع سوريا ولكن دون اشتراك منظمة التحرير . (هـ) — ان اسرائيل على استعداد للاشتراك في اجتماع جديد لمؤتمر جنيف شريطة ان يقتصر على الدول التي اشتركت في الجلسات السابقة .

وبناء على هذا التقرير عقد مجلس الامن اجتماعات عدة شهدت محاولات تمييع الشروط السورية او نسفها ان امكن ، الا ان تشدد سوريا في موقفها ادى في النهاية الى صدور قرار عن المجلس ينسجم مع الشروط السورية . قبل عدة ساعات فقط من انتهاء مدة انتداب قوة الطوارىء وافق مجلس الامن باكثرية ثلاثة عشر صوتا — بمافيها الولايات المتحدة — مقابل لا شيء وامتناع الصين والعراق عن التصويت على التمديد لقوات الطوارىء في الجولان على ان يعود المجلس الى الاجتماع في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٧٦ لاستكمال مناقشاته حول مشكلة الشرق الاوسط .

وصدر ملحق لهذا القرار تلاه رئيس المجلس — ممثل الاتحاد السوفياتي — وقال فيه بان غالبية الاعضاء متفقة على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في المناقشات التي ستبدأ في الثاني عشر من شهر كانون الثاني المقبل . وفيما يلي اهم فقرات هذا القرار الهام الصادر عن مجلس الامن :

(١) — الاجتماع في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٦ لمواصلة المناقشة حول مشكلة الشرق الاوسط بما فيها المسألة الفلسطينية آخذا بعين الاعتبار جميع قرارات هيئة الامم المتعلقة بالموضوع .

(٢) — تجديد انتداب قوة مراقبي فك الارتباط لفترة ستة اشهر اخرى .

(٣) — الطلب الى الامين العام ابقاء مجلس الامن على اطلاع بما يجد من تطورات .

شنت اسرائيل حملة عنيفة جدا على قرار مجلس الامن بسبب ربطه بين التمديد لقوات الطوارىء واجتماعه في الشهر القادم بحضور منظمة التحرير . وعقدت الحكومة الاسرائيلية اجتماعا طارئا اصدرت على اثره بيانا رفضت فيه قرار مجلس الامن باعتباره يشكل « استسلاما للابتزاز السوري » ويربط بين التجديد لقوات الطوارىء « وعناصر سياسية لا صلة لها بهذا التجديد على الاطلاق »